

S

Distr.
GENERAL

S/1997/694
8 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمم



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولاً - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمم المتحدة رقم ١٠٨٨ (١٩٩٦)، المؤرخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦. ويتضمن التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/468). ويتضمن التقرير أيضاً استعراضًا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الفترة ذاتها.
- ٢ - ولا يزال يتولى قيادة البعثة ممثلُيُّ الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد كاي إيدي (النرويج)، ويساعده في ذلك السيد مانفريد سايتнер (الدانمرك)، الذي يتولى منصب مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ثانياً - أنشطة البعثة

- ##### قوة الشرطة الدولية
- ٣ - بلغ القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ٢٠٢٧ فرداً، وفقاً لقرار مجلس الأمم رقم ١١٠٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، و ١١٠٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧. وحتى ٤ أيلول/سبتمبر، كان قوام القوة يتكون من ٢٠١٥ مراقباً من ٣٨ بلداً مختلفاً (انظر المرفق).
 - ٤ - وتواصل قوة الشرطة الدولية الاضطلاع بأنشطتها من خلال عناصرٍ أساسيين: العمليات والتطوير، وتراقب شعبة العمليات الشرطة المحلية بغية ضمان حرية التنقل، والتقييد بإجراءات الاقتدار المهني للشرطة، واحترام حقوق الإنسان. بينما تساعد شعبة التطوير السلطات المحلية في إعادة تشكيل قوات الشرطة التابعة لها من خلال تحفيض حجم موظفيها وفحص سجلاتهم الإجرامية. ويجري اختبار لأولئك الموظفين ومن ثم قبولهم في الخدمة وتدريبهم.

٥ - وأحرز مزيد من التقدم في عملية إعادة تشكيل الشرطة الاتحادية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وقد أعطى الافتتاح الرسمي لقسم الشرطة الإقليمي في غورازدي في ١٥ تموز/يوليه دفعة لمواصلة الجهود المبذولة لإعادة تشكيل الشرطة الإقليمية في كانتون نيرتيفا المختلط عرقيا وفي كانتونات وسط البوسنة. وفي المفاوضات المطولة التي استمرت إلى ما بعد توقيع اتفاق ٦ حزيران/يونيه لدمج شرطة كانتون نيرتيفا، واتفق المسؤولون البوسنيون والكروات على أن تجري أولاً إعادة تشكيل ست إدارات بشرطة مدينة موستار ومناطقها المركزية المتعددة الأعراق، ثم القيام بالعمل ذاته فيما بعد في ست بلديات قروية تابعة للكانتون وتتطلب تأخيرات عديدة حصلت لأسباب سياسية في تطبيق هذا الاتفاق اهتماماً متواصلاً من ممثلي الخاص وكبار الموظفين في قوة الشرطة الدولية، فضلاً عن تدخل من مكتب الممثل السامي ومسؤولي الدول الأعضاء. ولقد حدثت أيضاً تأخيرات مشابهة في عملية إعادة تشكيل الشرطة في كانتون وسط البوسنة المختلط الأعراق. ومع ذلك، فلقد استهلت قوة الشرطة الموحدة حديثاً عملها رسمياً في ٢٢ آب/أغسطس، وبذلت عملية تضييد إعادة التشكيل. ومن المتوقع أن تستكمل عملية إعادة تشكيل الشرطة الاتحادية رسمياً في الكانتونات المتبقية بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. بيد أن الجهود المتواصلة في مجال التدريب هي جهود ضرورية لضمان أن تؤدي عملية الإدماج الرسمية إلى إنشاء قوة شرطة حقيقية وحديثة.

٦ - وقدمت قوة الشرطة الدولية المزيد من الدورات التدريبية للشرطة المحلية بهدف تسهيل انتقال أفرادها إلى قوة الشرطة العاملة وفقاً لمعايير الشرطة الديمقراطية المقبولة دولياً. وببدأ أفراد الشرطة المحازون حديثاً في سراييفو الانضمام في دوره انتقالية لمدة ثلاثة أسابيع، قام بتعليمهم أثناءها ضباط مدربون من الشرطة المحلية تحت إشراف قوة الشرطة الدولية. وفضلاً عن ذلك، قد شارك ١٥٠ طالباً في دورة عن الكرامة الإنسانية لمدة أسبوع واحد، قام بتعليمهم أيضاً ضباط مدربون من الشرطة المحلية تحت إشراف قوة الشرطة الدولية. وتحت خطط القوة لاستحداث دوره تدريبية للضباط في الميدان (بالتعاون مع البرنامج الدولي لتقديم المساعدة في التدريب على التحقيق الجنائي)، بالإضافة إلى دورة تدريب للأفراد الجدد مدتها ستة أشهر ودورة تدريب للمشرفين. وبينما تبدأ عملية إصلاح أكاديمية الشرطة الاتحادية الحالية في سراييفو، تساهم قوة الشرطة الدولية في التخطيط لإنشاء أكاديمية ثانية مع تقديم دورات أكثر تخصصاً.

٧ - ويستمر بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تشكيل الشرطة مع السلطات في جمهورية صربسكا. بيد أنه جد تطوران زاداً من صعوبة المهمة بما كانت عليه في السابق. ففي ٢٨ حزيران/يونيه، أوقفت الرئيسة بيليانا بلافيتش، التي يوجد مقرها في باشاليوكا، وزير الداخلية عن العمل لأسباب من بينها عدم التعاون مع قوة الشرطة الدولية في إعادة تشكيل شرطة جمهورية صربسكا. ذلك الإجراء الذي رفضه رئيس الوزراء ومسؤولون آخرون يقيمون في بالي، قد أدى إلى حدوث أزمة دستورية خطيرة في جمهورية صربسكا تعذر معها على بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تجد مختصاً تجري معه محادثات مشروعة بشأن قضايا الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوة تثبيت الاستقرار في ١٠ تموز/يوليه باحتجاز شخصين وجهت لهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لواحق اتهام مختومة ...

لاقتراهم جرائم ضد الإنسانية. وقد أدى هذا العمل إلى اندلاع أعمال عنف تافهة ومتفرقة استمرت ثلاثة أسابيع واستهدفت المنظمات الدولية المنتشرة في جمهورية صربسكا، مما أعاق تنفيذ عمليات الوكالات المدنية في ذلك الكيان وعرقل المفاوضات المتعلقة بإعادة تشكيل الشرطة.

٨ - وإزاء هذه الخلفية، توصل ممثلي الخاص في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى اتفاق مع قائد قوة تثبيت الاستقرار بشأن مركز القوات شبه العسكرية التي تعرف بـ "الشرطة الخاصة" أو "فرقة شرطة مكافحة الإرهاب". وأكدت قوة تثبيت الاستقرار أنه، بموجب شروط المرفق ١ (ألف) من اتفاق دايتون، ستعامل هذه القوات كوحدات عسكرية، تخضع لسيطرة قوة الشرطة الدولية. وقد "أصدرت القوة تعليمات إلى الأطراف" تحدد فيها ما ستخضع له تلك القوات من ضوابط. وفي هذا الصدد، حددت قوة الشرطة الدولية تاريخاً مستهدفاً هو ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ لإنجاز المفاوضات مع سلطات جمهورية صربسكا بشأن إعادة تشكيل الشرطة، وأشارت إلى إمكانية إداماج أعضاء من قوات الشرطة الخاصة في الشرطة النظامية أثناء عملية إعادة التشكيل هذه. وما يدعو للأسف، أنه بسبب الأزمة السياسية داخل قيادة جمهورية صربسكا، أساساً، فإن الموعد المحدد لم يحترم. وفضلاً عن ذلك، فإن قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار اتفقا على أنه اعتباراً من ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، فإن أية قوة شرطة لا تزال تمارس عملها، في كانتون من الاتحاد، أنجزت فيه عملية إعادة التشكيل، دون مصادقة قوة الشرطة الدولية، تعتبر ممارستها غير قانونية، وتتصرف معها قوة تثبيت الاستقرار تبعاً لذلك.

٩ - ووصفت قوة الشرطة الدولية أيضاً مشروع اتفاق مع حكومة صربسكا بشأن خطة إعادة التشكيل الشاملة التي تتفق عموماً مع الأحكام التي تم الاتفاق عليها فعلاً مع السلطات الاتحادية، ولكن ربما تعكس أيضاً الترتيبات الدستورية التي حصلت في جمهورية صربسكا. ولقد قدم هذا المشروع إلى الرئيسة بلافيتش والسلطات الموجودة في بالي وذلك للنظر فيه.

١٠ - ولقد مرت الأزمة الدستورية في جمهورية صربسكا بمنعطف خطير في ١٧ آب/أغسطس، حين أثبتت الأدلة تجسس الشرطة على اتصالات الرئيسة بلافيتش، وتخويف قاضيين من محكمة صربسكا الدستورية اشتراكاً في إصدار الحكم المتعلق بقانونية قرار الرئيسة المتعلقة بحل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. ثم قامت الرئيسة بلافيتش بتعيين رئيسين جديدين للأمن العام والأمن الدولة في بانياالوكا. وبناءً على طلب وجهه مكتب الممثل السامي، فإن قوة الشرطة الدولية شرعت في إجراء تحقيقات عاجلة حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في مركز الأمن العام بانياالوكا، وذلك في المرحلة التي اكتشفت فيها كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر غير المرخص بها. وإثر اتخاذ الممثل السامي لقرار بأن رئيسة جمهورية صربسكا لديها السلطة القانونية لوقف رئيس الشرطة عن العمل وتعيين بدليل له، وبعد أن أشارت الرئيسة بلافيتش إلى دعمها لبرنامج إصلاح قوة الشرطة الدولية، نفذت هذه القوة مع قوة تثبيت الاستقرار عملية كشفت بموجبها عن كميات كبيرة أخرى من الأسلحة غير المرخص بها في أربعة مراكز شرطة أخرى في بانياالوكا. وخلال هذه العملية، استطاع رئيس الشرطة المعين حديثاً

السيطرة على مركز الأمن العام في بانيا لوكا. وصادرت قوة تثبيت الاستقرار جميع الأسلحة غير المرخص بها.

١١ - وفي ٢٨ آب/أغسطس نشبت في بركو اضطرابات بين مؤيدي الرئيس ومؤيدي رئيس الوزراء. وفيما يتصل بهذه الاضطرابات وقع عدد من الهجمات غير المستفزة بالمرة على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. ومن حسن الحظ أنه لم يصب سوى أحد مراقبي قوة الشرطة الدولية بجروح بسيطة، ولكن أكثر من ٣٠ سيارة لحقتها أضرار بالغة ونهب مركز القوة في برتشكو بالكامل. وقدم الممثل الخاص احتجاجاً قوياً إلى السلطات في بايل تم تلاوته بالكامل في تلفزيون الصرب البوسنيين بـ الحاج منه.

١٢ - وتواصل شعبة العمليات التابعة لقوة الشرطة الدولية الإسهام في تحسين حرية الحركة، والرصد والمساعدة في تهيئة الظروف الآمنة للإجئين العائدين والمشردين، والرصد والمساعدة في تهيئة الظروف الآمنة خلال حملة الانتخاب، والتحقيق في المزاعم بوقوع تجاوزات من جانب الشرطة المحلية.

١٣ - وتشجع حرية الحركة عن طريق تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بنقاط التفتيش التي ورد وصفها في تقريري السابق (انظر الوثيقة S/1997/468، الفقرة ٥). وظل موقف الأطراف من السياسة العامة المتعلقة بنقاط التفتيش، أساساً كما هي.

١٤ - وأدت السياسة العامة المتعلقة بنقاط التفتيش إلى نتائج ملموسة. ففي أيار/مايو سمح بعدد من نقاط التفتيش بلغ في المتوسط ٣٠٠ كل يوم. وخلال أول أسبوعين من تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بنقاط التفتيش، حددت قوة الشرطة الدولية ١٣ نقطة تفتيش غير قانونية في الاتحاد و ٢٣ نقطة في جمهورية صربسكا. وعلى تقدير ذلك يوافق حالياً على ١٥ نقطة فقط في اليوم، وخلال أول أسبوعين من آب/أغسطس حددت ٨ نقاط غير قانونية فقط في الاتحاد وجمهورية صربسكا على السواء. وأدى هذا التخفيف في عدد نقاط التفتيش إلى تحسن كبير في حرية الحركة، بالرغم من استمرار المشاكل في السفر بين الكيانين. وقامت قوة الشرطة الدولية باستعراض شامل للسياسة العامة يتوقع أن يخلص إلى أنه رغم تسجيل انخفاض كبير في عمليات مضائق السائقين. ورغم أن طرق العبور الرئيسية أصبحت مفتوحة نسبياً لن تكون هناك حرية كاملة للحركة حتى تقوم السلطات من الكيانين باعتماد لوحات تسجيل مشتركة، على نحو ما خوله الاجتماع الوزاري للهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام المعقود في سنترال البرتغال في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (انظر S/1997/434).

١٥ - وأجرت قوة الشرطة الدولية وقتاً لوليتها تحقيقات في انتهاكات الشرطة المحلية لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واتصلت هذه التحقيقات بحوادث وقعت في سراييفو وياتشه (في الاتحاد) وفي بانيا لوكا (في جمهورية صربسكا) كما أشير إليه أعلاه.

١٦ - وأكملت قوة الشرطة الدولية، بالتعاون مع وزارة داخلية الاتحاد، تحقيقاتها في ٢٨ من حالات التجاوز المزعومة لحقوق الإنسان على يد شرطة مقاطعة سراييفو أبلغ عنها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتشير المزاعم إلى وقوع عمليات اعتداء ومضايقة واستخدام القوة المفرطة. وأكدت التحقيقات وقوع خمس حالات تورط فيها ضباط الشرطة المحلية مباشرة في عمليات ضرب. وفي ٢٢ تموز/ يوليه قابلت القوة وزير داخلية سراييفو وأوصت بوقف ضابط شرطة عن العمل واتخاذ إجراء تأديبي وتخفيض الرتبة في حالة ثلاثة ضباط آخرين، وإصدار أوامر توقيف ضد أربعة ضباط آخرين. وفي آب/أغسطس أعلنت وزارة داخلية مقاطعة سراييفو أنه اتخذت إجراءات تأديبية ضد ضباط الشرطة المحليين على النحو الذي اقترحته قوة الشرطة الدولية.

١٧ - وفي يايتشه حققت القوة في رد الشرطة الكرواتية على أعمال التخويف والعنف ضد البوسنيين العائدين إلى بلدية يايتشه. وتضمنت هذه الأفعال إشعال النيران في المنازل والقيام خلال الأسبوع الأول من آب/أغسطس بسلسلة من عمليات إقامة الحواجز على الطرقات والمظاهرات والتهديدات من جانب جماعات من الكروات مع جريمة قتل واحدة. واكتشفت القوة أن الشرطة المحلية لم توفر حماية كافية للعائدين. وزيادة على ذلك فإن قوة الشرطة المحلية كانت مهملاً أثناء عمليات إقامة الحواجز على الطرقات والمظاهرات لأنها لم تقم بأي إجراء حتى بعد طلب صريح من قوة الشرطة الدولية. ونتيجة لذلك أرغم حوالي ٤٠٠ إلى ٥٥٠ من البوسنيين على ترك منازلهم بحلول ٤ آب/أغسطس. وقدمت القوة الدولية تعزيزاً عن هذه الحوادث إلى سلطات الاتحاد وطلبت منها زيادة التحقيق في سلوك ١٠ من ضباط شرطة يايتشه. وبناءً على القرائن المتاحة أوصى مفوض القوة بفصل رئيس ونائب رئيس شرطة يايتشه والشروع في إجراءات تأديبية ضد ثمانية ضباط آخرين.

١٨ - ويقوم تعاون القوة الدولية الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في خطة التنفيذ لانتخابات ١٧ سبتمبر/أيلول البلدية على نمط التعاون الذي حدد في الانتخابات السابقة التي جرت في ١٧ سبتمبر ١٩٩٦. وستزيد القوة الدولية من أنشطة المراقبة التي تقوم بها قرب وقت الانتخابات للمساعدة على ضمان بيئة آمنة للاقتراع. وبإضافة إلى ذلك ستولي القوة الدولية اهتماماً خاصاً لكتفالة الأمن على طرق الناخبين الموصى بها بالنسبة للناخبين الذين يعبرون خط الحدود بين الكيانين يوم الانتخاب.

الشؤون المدنية

١٩ - أثناء الفترة المستعرضة كانت مهام الشؤون المدنية تمثل في تقديم التقارير السياسية، و توفير الإرشاد إلى القوة الدولية، والتدريب، ودعم الجهد الدولي المشترك المتعلق بالانتخابات البلدية. ومنذ انفجار الأزمة السياسية في جمهورية صربسكا، تولت الشؤون المدنية زمام القيادة في متابعة التطورات الكثيرة التي جدت في الأزمة وكانت المصدر الرئيسي لتقديم التقارير عنها إلى الأمم المتحدة، وفي كثير من الحالات، إلى المجتمع الدولي ككل. ونقلت المعلومات عن طريق ممثلي الخاص إلى الممثل السامي، وقائد قوة تثبيت الاستقرار ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٠ - وتعمل الشؤون المدنية أيضا بنشاط على تنفيذ ولايتها القاضية بتوفير الإرشاد السياسي لقوة الشرطة الدولية ولا سيما في منطقة برتشكو. وتضطلع الشؤون المدنية، مع قوة الشرطة الدولية ومكتب الممثل السامي، بدور رائد في صوغ رد الأمم المتحدة على تعنت شرطة جمهورية صربسكا في برتشكو. ومشاركة مشاركة وثيقة في ما يجري من مشاورات بشأن جميع المسائل الرئيسية للسياسات المتصلة بالشرطة في منطقة برتشكو بما في ذلك إصدار أوراق هوية جمهورية صربسكا إلى المواطنين من غير الصرب العائدين إلى برتشكو، وقيام سلطات جمهورية صربسكا باستيفاء "رسوم تأشيرات" غير قانونية، وعدم حضور شرطة جمهورية صربسكا الاجتماعات المنتظمة لرؤساء الشرطة، والأهم من ذلك كله الهيكل العرقي لشرطة برتشكو التي ستنتشر ميدانيا بعد الانتخابات البلدية التي ستجرى في أيلول/ سبتمبر.

٢١ - وشاركت الشؤون المدنية أيضا في تدريب المراقبين من قوة الشرطة الدولية الذين سينشرون في البلد عن طريق مقر سراييفو. علاوة على ذلك، تقدم الشؤون المدنية، بطلب من رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعما للجهد الانتخابي الذي تقوده المنظمة وذلك من خلال تنظيم "لقاءات عامة" بين المرشحين وأفراد من عامة الشعب في عدد كبير من البلدان في سائر أنحاء البلد.

مكتب حقوق الإنسان

٢٢ - لكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من الاصطلاع بمسؤوليتها عن إجراء تحقيقات عن انتهاكات قوات الشرطة المحلية لحقوق الإنسان، أنشأت مكتبا لحقوق الإنسان ووظفت رئيسا لحقوق الإنسان للعمل بالبعثة. ويتولى المكتب مسؤولية تنسيق جميع ما تقوم به البعثة من أنشطة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك البقاء على اتصال بالمنظمات الأخرى لحقوق الإنسان العاملة في منطقة البعثة. وقد قاد مكتب حقوق الإنسان عمليات التحقيق في طرد البوشناق من يايتسه وفي سلوك الشرطة المحلية المتصل بعملية الطرد.

المكتب القانوني

٢٣ - واصل المكتب القانوني تقديم الدعم إلى قوة الشرطة الدولية في أداء ولايتها من خلال تقديم الإرشاد القانوني بشأن سلطة مفوض قوة الشرطة الدولية فيما يتعلق بعدم امتثال موظفي إنفاذ القانون من غير الشرطة من خلال إسداء المشورة بشأن سريان القوانين والأنظمة التي تؤثر على حرية التنقل؛ وإسداء المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالانتخابات وحل النزاعات المتعلقة بالممتلكات؛ والمشاركة في المفاوضات المتعلقة بإعادة تشكيل شرطة جمهورية صربسكا، وبشأن عدة اتفاقيات حول مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألفام؛ ومن خلال التعليق على توافق قوانين الكانتونات المتعلقة بالشرطة مع الاتفاق الإطاري العام للسلام.

مركز الأعمال المتعلقة بالألفام

٢٤ - في ١١ آب/أغسطس، وبعد أن أنهى ١٢٠ من العاملين في إزالة الألغام تدريبهم وقام مركز الأعمال المتعلقة بالألغام بتجهيزهم وتوظيفهم، بدأوا العمل في ثلاثة مواقع منفصلة. وبموجب أحكام اتفاقيات يجري/..

التفاوض عليها الآن، سيعين على سلطات الاتحاد وجمهورية صربسكا الاضطلاع بتوظيف هؤلاء الأفراد في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقامت إحدى المنظمات غير الحكومية بتدريب ٢٠ عاملًا إضافيًّا في إزالة الألغام لاستخدامهم في بيهاتش، كما أبرم مركز الأعمال المتعلقة بالألغام ستة عقود مع شركات تجارية محلية لتقوم بمشاريع صغيرة لإزالة الألغام في حالات الطوارئ.

٢٥ - وتحتوي قاعدة بيانات المركز المتعلقة بحقول الألغام تفاصيل عن ١٧ ٨٥٤ حقل ألغام يعتقد أنها تمثل نصف المجموع الفعلي تقريبًا. وتجري باستمرار إضافة معلومات جديدة، بينما تحول المعلومات المتوفرة إلى خرائط مفصلة ستتاح لأفرقة إزالة الألغام.

٢٦ - ويواصل المركز التعاون مع اللجنة الأوروبية، ومنظمة المعونة الشعبية النرويجية، وقوة تثبيت الاستقرار، والبنك الدولي، وغيرها من الجهات المانحة الثانية في تنفيذ برامجها. ويشمل ذلك تنسيق الأولويات مع السلطات المحلية، واعتماد معايير تقنية موحدة، وتنسيق أنشطة التوعية بالألغام.

٢٧ - وبلغ مجموع مساحة المنطقة التي قامت جميع المنظمات المشاركة في برنامج إزالة الألغام لشهري تموز/ يوليه ١٩٩٧ وآب/ أغسطس ١٩٩٧ بتطهيرها من الألغام وأبلغت المركز بها ٣٢٠ ٢٢٨ متراً مربعاً إضافة إلى مسح ١١٧ ٥٤٥ متراً مربعاً. وقد ازداد معدل إزالة الألغام على نحو سريع منذ مطلع تموز/ يوليه.

٢٨ - ومن المتوقع التوقيع قريباً على مذكرة التفاهم بين إدارة الشؤون الإنسانية ومجلس الوزراء بشأن العلاقة بين المركز واللجنة الوطنية لإزالة الألغام. وقد خصصت رئاسة البوسنة والهرسك ميزانية أولية لللجنة. وتجري حالياً مناقشات تفصيلية بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي والجهات المانحة الثانية من ناحية، واللجنة الوطنية وسلطات الاتحاد وجمهورية صربسكا، من ناحية أخرى، بشأن تفاصيل الترتيبات المتعلقة بإدارة أنشطة إزالة الألغام بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٢٩ - ومنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، تلقت إدارة الشؤون الإنسانية تعهدات بالترعى وتقديرات جديدة للمركز في البوسنة والهرسك بلغ مجموعها ٤٨٧ ١٥٠ دولاراً. وثمة حاجة ماسة إلى تبرعات إضافية يبلغ مجموعها ١٦ مليون دولار حتى يتمكن المركز من بلوغ هدفه المنتظر لعام ١٩٩٧.

وحدة الصندوق الاستثماري

٣٠ - خلص الاستعراض الداخلي لأنشطة وحدة الصندوق الاستثماري خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى أن برنامج الصندوق التأثير السريع قد أسمى على نحو إيجابي في إعادة بناء سراييفو. ولهذا تبني بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك استعمال أموال لا تزال في الصندوق الاستثماري لفائدة صندوق التأثير السريع وهي تعمل حالياً على تحديد مشاريع جديدة تفي بالمعايير الواردة في اختصاصات الصندوق الاستثماري وتوفر منافع مستدامة لأكبر عدد من الجهات المستهدفة.

ثالثاً - أنشطة منظمة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣١ - تركز منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جهودها منذ حين على إنتاج البذور الرفيعة الجودة لحالات الطوارئ في المناطق المتأثرة بالحرب في البوسنة والهرسك، من أجل توفير امكانية إنتاج بذور مبكرة النبت وصيانتها، وزيادة إنتاج بذور أولية رفيعة الجودة، وإنشاء قدرة لضبط جودة البذور وتتأمين الصحة النباتية. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تناول المشروع المحاصيل الرئيسية، بما فيها البطاطا والقمح والبصل والفصصنة والفاصلوليا. واشتغلت المنظمة فضلاً عن ذلك معدات من أجل مختبرات ضبط جودة البذور في سراييفو وبانياالوكا، وأقامت أماكن عمل مؤقتة للمختبر في سراييفو.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٣٢ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تركيزها على العملية الطويلة الأجل لإعادة البناء والمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بمسائل الصحة، ركزت اليونيسيف أنشطتها على صغار الأطفال بتنظيم برنامج للتشجيع على الرضاعة الطبيعية والتدريب عليها في جمهورية صربسكا وببحث تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء "مستشفيات ملائمة للأطفال" مع سلطات الصحة في الاتحاد. وتحسنت الأوضاع الصحية بإصلاح نظم المرافق الصحية المدرسية في جميع أنحاء البلد، مع التركيز بووجه خاص على منطقة برتشكو، وإصدار كتاب طريف عن المياه النظيفة لتلاميذ المدارس الابتدائية. وساهمت اليونيسيف في التوعية بالألغام، باشتراكها مع نوادي الأطفال لكرة القدم في رعاية سلسلة من الدورات التدريبية، بدعم من مشاهير لاعبي كرة القدم البريطانيين. واستهل في بانياالوكا مع شريك من بين المؤسسات، في إطار مشروع "الطفل الذي يعيش ظروفاً بالغة الصعوبة"، مشروع نموذجي للمدارس الثانوية معني بالصدمات. وروجت اليونيسيف أيضاً اتفاقية حقوق الطفل، بنشر كتاب قصائد بعنوان "العدالة في عالم الطفل" لشاعر بوسني مرموق، وبرعاية اجتماعية مأيدة مستديرة بشأن الاتفاقية بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٣ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التوسيع في أنشطته في سياق إطاره للتعاون القطري للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ مع التركيز على البرامج القطاعية الوطنية لإعادة البناء وعلى تقديم الدعم الاستشاري في شؤون السياسات إلى سلطات الاتحاد وسلطات جمهورية صربسكا. وحددت الطلبات المقدمة من سلطات الاتحاد وسلطات جمهورية صربسكا بالبرنامج الإنمائي إلى تعزيز وحداته المعنية بتنسيق المعونات وإدارة الديون. وشرع البرنامج الإنمائي الآن في أنشطة لإعادة البناء تبلغ قيمتها ٦,٥ ملايين دولار في مناطق حدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمناطق مستهدفة لعودة اللاجئين، كما شرع في أنشطة في إطار برنامجه المتعلق بالعمالة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤٤ - ركزت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) جهودها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على المشاريع التالية: الانتهاء من خطة ترميم مدينة موستار القديمة؛ وإقامة مشروع لتعزيز القدرة الإدارية والتخطيطية في إدارة التعليم في الكانتون البوسني الأوسط وفي وزارة التعليم والثقافة؛ وإعادة بناء وترميم جزء من ثكنات تيتو في سراييفو لاستخدامه كمكتبة وطنية؛ وترميم أربع مدارس إبتدائية في ماهورتسى في الكانتون البوسني الأوسط.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٤٥ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة المستعرضة أنشطتها المتعلقة بالرصد وبناء الثقة في مجال حقوق الإنسان. ونظمت بعثتين إلى هذا البلد قام بها المقرر الخاص وأولى فيما عنابة خاصة لحالة حقوق الإنسان لدى اللاجئين والمشردين، ولا سيما لدى العائدين منهم إلى مناطق برتشكو ودرفار وبروزور.

٤٦ - واستهلت المفوضية سعيها إلى المساهمة في إنشاء سلطة قضائية مستقلة في البوسنة والهرسك -- وهو ضمان حاسم للأهمية لحماية حقوق الإنسان -- تقييمًا قانونياً لعملية انتخاب القضاة وتعيينهم. وتعاونت مع مكتب الممثل السامي وقوة الشرطة الدولية ومنظمة الأمم والتعاون في أوروبا ومع عدة منظمات غير حكومية في محاولات ترمي إلى ضمان احترام سلطات الاتحاد وسلطات جمهورية صربسكا للمعايير الدولية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية والتصرف وفقاً لهذه المعايير. ولا يزال خبراء حقوق الإنسان من البعثة يشرفون على مشروع لرصد المحاكمات في جميع أنحاء البلد.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٧ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها في تنفيذ المرفق ٧ لاتفاق دايتون. ويقدر أنه قد عاد منذ مطلع هذا العام نحو ٩٠٠٠ لاجئ ومتشرد إلى ديارهم في البوسنة والهرسك، نصفهم من بلدان اللجوء.

٤٨ - وخصصت المفوضية جهداً كبيراً لمبادرة "المدن المفتوحة" التي تستهدف تشجيع المدن أو البلديات التي يمكن تحقيق المصالحة فيها بين المجتمعات المحلية الإثنية، على الإعلان على الملأ استعدادها للسماح لفئات الأقليات بالعودة إلى ديارهم السابقة والمشاركة في المجتمع المحلي كأفراد كاملi العضوية فيه. واعترفت المفوضية حتى الآن بأربع مدن مفتوحة هي: كونييتش، وبوسوفاكا، وفوغوسكا، وببيهاتش، وجميعها من مدن الاتحاد. وينظر الآن بجدية في فتح مدن وبلديات أخرى وقد يعترف بها كمدن وبلديات مفتوحة عما قريب. وستحصل المجتمعات التي تبدي استعدادها لقبول عودة الأقليات إليها على مساعدة دولية.

٣٩ - وفي محاولة أخرى لتوسيع إمكانيات عودة الأقليات، تعمل المفوضية وسلطات الكنتون في الوقت الحالي على وضع خطط لتيسير عودة اللاجئين وأسرهم إلى ديارهم في الكنتون البوسني الأوسط. وتتوسط عما قريب الصيغة النهائية لخطة العودة الشاملة، ويتوقع أن تتمكن نحو ١٠٠٠ أسرة من العودة.

٤٠ - واستمر طيلة الفترة المستعرضة توفير المساعدة المتصلة بإعادة التوطين، ووفر الدعم للسلطات المحلية في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا في مساعدتها لتقديم المساعدة إلى المشردين الضعفاء في المراكز الجماعية.

البنك الدولي

٤١ - تواصل بعثة البنك الدولي في البوسنة والهرسك تنفيذ برنامج إعادة البناء الاقتصادي الذي أقره المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥. ويساعد البنك أيضاً البوسنة والهرسك على استحداث إصلاحات في النظام الاقتصادي للسماح بتحقيق تنمية اقتصادية تراعي آليات السوق. وقد تم تعبئة ما مجموعه ٣٥٠ مليون دولار من أموال البنك لصالح ١٦ مشروعًا محدودًا حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بإدارة صندوق يحتوى على ١٥٠ مليون دولار لغرض تمويل هذه المشاريع تمويلاً مشتركاً. وتتجاوز قيمة المشاريع التي أعدها البنك الدولي والتي يجري تنفيذها الآن مبلغ ١ بليون دولار. وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧، بلغ مجموع العقود التي تم التوقيع عليها باستخدام الأموال التي يديرها البنك ٧٥٢ عقداً، قيمتها ٢٨٣ مليون دولار.

٤٢ - ويواصل البنك الدولي المساعدة على تنسيق عمل المانحين الذين يشاركون في برنامج إعادة البناء. وقد عبأ مؤتمر ثالث للمانحين، عقد في بروكسل في نهاية تموز/ يوليه، مبلغاً آخر قدره ١,١ بليون دولار قدمها المانحون لدعم إعادة البناء. وتم الإعلان عن تبرعات خاصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل برنامج عودة اللاجئين ذي الأولوية. ونجح البنك في تعبئة موارد كبيرة لإعادة بناء المنازل في المناطق التي استهدفتها المفوضية وتنفيذ برامج إيجاد فرص عمل وغير ذلك من مخططات تطوير الهياكل الأساسية. ومن بين الوكالات الأخرى التي تؤدي دوراً مع البنك الدولي في تنسيق إعادة البناء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. وتوجه هذه الوكالات فرق العمل المعنية بإعادة البناء التي أنشأها البنك الدولي للاهتمام بشؤون الزراعة، والصحة، والمياه، والعمالة. وينسق البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو وثيق البرامج، مما جعل الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثمرة للغاية ومما أدى إلى تقديم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة قيمة بصفة خاصة في الجهود التي يبذلها البنك الدولي في إعادة البناء.

برنامج الأغذية العالمي

٤٣ - واصل برنامج الأغذية العالمي التركيز على إعادة تصنيف المستفيدين في البوسنة والهرسك منذ أن أوصت البعثة المشتركة لتقدير الاحتياجات من المعونة الغذائية بقيادة برنامج الأغذية العالمي، في

أيار/مايو ١٩٩٧، بعدم توجيه المعونة الغذائية إلا إلى الأسر المعيشية الأكثر حرماناً. وبناءً عليه، انخفض عدد المستفيدين في البوسنة والهرسك من ٣٢٤٩٤٩ في حزيران/يونيه إلى ٦٦٢٥٠٠ في أيلول/سبتمبر. ومن ناحية أخرى، زاد برنامج الأغذية العالمي الدعم الذي يقدمه إلى أنشطة إعادة التأهيل القصيرة الأجل والصغرى الحجم. وحتى هذا التاريخ، تم برمجة ٦٢٥ طناً مترياً من الأغذية لاستخدامها في ٤٤ نشاطاً من أنشطة إعادة التأهيل في كل أنحاء البلد، الأمر الذي سيستفيد منه ١٠٠٠ شخص.

منظمة الصحة العالمية

٤٤ - استمرت منظمة الصحة العالمية في العمل مع وزارة الصحة الاتحادية لاستكمال الخطة الاستراتيجية في القطاع الصحي. وتدعم منظمة الصحة العالمية تدريب ٣٠ فريقاً من أفرقة أطباء العائلات، وتسعى إلى توسيع هذا المشروع ليضم العاملين الصحيين في كل أنحاء البلد. وتعاونت مع حكومات إيطاليا والسويد وفرنسا في البرامج التدريبية والحلقات التدريبية الموجهة للفنيين في مجال الصحة العامة والطب لزيادة مهاراتهم وبناء قدرة المؤسسات في مجال إعادة التأهيل البدني، والصحة العقلية، وهندسة الصحة العامة.

٤٥ - وفي أعقاب البيان المشترك الصادر عن وزراء الصحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، استكشفت منظمة الصحة العالمية كيف يمكن للتقدم المحرز في مجال الصحة العامة أن يساهم في زيادة الاتصالات في كل أنحاء خط الحدود المشترك بين الكيابين. وتمثل مكاتبها الميدانية الستة المناطق الجغرافية التي تتحمل فيها المسؤلية، والتي بدأ فيها الفنيون الطبيون من الاتحاد التعاون بصفة متزايدة مع الزملاء من جمهورية صربسكا. وبهذه الطريقة، فإن الاحتياجات الصحية في منطقة بيلينا (في جمهورية صربسكا)، التي يجري تنسيقها في مكتب المنظمة في توسلا وبواسطة الأطباء في ترافنيك (الاتحاد)، تسعى إلى الحصول على المشورة من مكتبها في بانيالوكا (جمهورية صربسكا).

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٦ - يعمل مكتب سراييفو للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كمركز اتصال للمدعي العام للمحكمة. وهو يعمل إلى حد كبير كمكتب اتصال مع المنظمات الدولية المدنية منها والعسكرية في سراييفو ويقدم الدعم إلى المحققين وللمحاكمات الجارية في لاهاي.

رابعاً - ملاحظات

٤٧ - لا تقتصر خطورة الأزمة الراهنة في جمهورية صربسكا على مستقبل ذلك الكيان وحده، بل تمتد أيضاً إلى عملية السلام برمتها والمدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة فيها. وقد انتهت السلطات في جمهورية صربسكا طيلة سنتين تقريباً سياسة قوامها الاكتفاء بالحد الأدنى من التنفيذ لاتفاق السلام. فلم تفعل سوى النذر اليسيير أو لم تفعل شيئاً على الإطلاق لعكس الآثار المترتبة على التطهير العرقي، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، ووصفت العراقيل للحيلولة دون القبض على المتهمين بارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي لا تتعاون تعاوناً كافياً مع المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك، ولم تبرم اتفاقاً

لإعادة تشكيل الشرطة. وقد دفعت ثمناً لهذه السياسة، خاصة من حيث الوصول إلى الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل جهود إعادة البناء. وترتفع الآن لأول مرة أصوات داخل جمهورية صربسكا بالبحث على تنفيذ بعض أجزاء من اتفاق دايتون على أقل تقدير. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن تسوى الأزمة الحالية على نحو يزيد من تأثير القوى الراغبة في المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام. وسيكون الدور الذي تؤديه الدول الأعضاء لكفالة تحقيق هذه النتيجة هاماً.

٤٨ - وأرحب بإنجاز مجلس رئاسة البوسنة والهرسك لاتفاق بشأن التمثيل الدبلوماسي، وفقاً لطلب الاجتماع الوزاري للهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام في سينترا، البرتغال، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (انظر S/1997/434). بيد أن من دواعي القلق البالغ العجز عن التوصل خلال الإطار الزمني المتفق عليه إلى اتفاقيات بشأن توحيد العملة، أو بشأن قانون للمواطنة، أو بشأن جوازات السفر. وإذاء هذه الخلفية، فإن الأخذ بلوحة تسجيل موحدة للمركبات بحلول ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وهو أيضاً من الأمور المتفق عليها في سينترا، يعد بتحسين حرية التنقل بين الكيانين. وبالنظر إلى أن التنفيذ العملي لاتفاق بشأن لوحات التسجيل الموحدة سوف يستغرق عدة شهور، يلزم التوصل إلى اتفاق سياسي على هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

٤٩ - وبطء معدل التقدم في إعادة تشكيل قوات الشرطة في الاتحاد هو نتيجة لما يقيمه المسؤولون الكروات والبوسنيون في الكانتونات المختلطة عرقياً من حواجز كبيرة تحول دون إبرام اتفاقيات وتنفيذها. ومما يساعد الجهود التي يبذلها كبار مفاوضي الأمم المتحدة لإزالة هذه الحواجز الدعم الملموس الذي تلقاه من مكتب الممثل السامي ومن كبار المسؤولين في الدول الأعضاء إبان زيارتهم للمنطقة. ورغم ما سجل من تقدم هام، لم يتيقن بعد أن القوميين المتشددين قد تخلىوا عن الجهود التي يبذلونها لوقف هذه العملية.

٥٠ - وبينما يأخذ الصراع على السلطة مجرأه على أرض الواقع في جمهورية صربسكا، يتquin على الأمم المتحدة أن تواصل العمل، وأن تراها الفضائل المتناحرة تعمل، في إطار من الالتزام الشديد بولايتها. وتعتمد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتخاذ إجراءات عملية في الميدان ما دامت الحالة الأمنية تسمح لهما بالعمل. وبالنظر إلى تشتت السلطة في جمهورية صربسكا، فإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ستتعاون في تنفيذ ولايتها مع السلطات القائمة بالفعل في مناطق معينة. ويعني هذا في حالة قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة مراقبة الشرطة المحلية وإسداء المشورة لها وتدريبها، والمساعدة في إعادة تشكيلها، والتحقيق في التجاوزات لحقوق الإنسان من جانب قوات الشرطة المحلية. بيد أن أمن أفراد الأمم المتحدة - سواء أفراد الشرطة المدنية غير المسلحة، أو غيرهم من الموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفي مفوضية شؤون اللاجئين - الذين تم نشرهم في أفرقة صغيرة في أنحاء جمهورية صربسكا، من الأمور التي تدعوه للقلق البالغ في ظل الحالة الراهنة المتسمة بالتوتر والتقلب. ومن الضروري أن يستمر تعتمده بما توفره قوة تثبيت الاستقرار من التنسيق الوثيق والدعم النشط لهم في الأرض للاضطلاع بواجباتهم.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧^(١)

٣٦	الاتحاد الروسي
٤٩	الأرجنتين
١٧٥	الأردن
٥٦	أسبانيا
٩	استونيا
١٦٦	ألمانيا
١٨	اندونيسيا
٤١	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٢٣	إيطاليا
٩٩	باكستان
٥٩	البرتغال
٤٧	بلغاريا
٣١	بنغلاديش
٤١	بولندا
٢٧	تركيا
٣	تونس
٣٨	الدانمرك
٣٢	السنغال
٥٠	السويد
٥	سويسرا
٣١	شيلي
٨٦	غانا
١١٤	فرنسا
٢٠	فنلندا
١٥	كندا
٣٨	ماليزيا
٣٤	مصر
٣٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٠	النرويج

المرفق (تابع)

٣٩	النمسا
٤٣	نيبال
١٦	نيجيريا
١٤٦	الهند
٤٦	هنغاريا
٧٧	هولندا
٢٢٦	الولايات المتحدة الأمريكية
<u>٤</u>	اليونان
<u><u>٢٠١٥</u></u>	المجموع

— — — —

(أ) قد يختلف عدد مراقبين الشرطة المدنيين بسبب عمليات المناوبة.